

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩١٢٥

الأربعاء، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد دو ريفيير/السيدة جaro - دارنولت (فرنسا)

الاتحاد الروسي	السيد كريبشينكو
ألبانيا	السيد دوتلاري
الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
أيرلندا	السيد مايتن
البرازيل	السيد كوستا فيليو
الصين	السيد داي بنغ
غابون	السيد نغيماندونغ
غانا	السيد أغيمان
كينيا	السيد كيماي
المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودورد
النرويج	السيدة يول
الهند	السيد راغوتاهاالي
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2022/665)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-58243 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2022/665)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيدة فيونا لورتان، نائبة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال والرئيسة بالنيابة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وسعادة السيدة أنيت فيبر، الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/665، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال.

أعطي الكلمة الآن للسيد سوان.

السيد سوان (تكلم بالإنكليزية): إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بالحالة في الصومال.

مع اختتام العملية الانتخابية الخلافة في أيار/مايو، أصبح المناخ السياسي في الصومال الآن أكثر ملاءمة لتناول الأولويات الوطنية الرئيسية. وللاستفادة من هذه الفرصة، يجب على السلطات الاتحادية وسلطات الولايات أن تتعاون تعاونا وثيقا لتحقيق تقدم بشأن أهداف الحكومة الجديدة، بما في ذلك عن طريق تحسين الحكم والعدالة، والتصدي بفعالية لحركة الشباب، والاستجابة العاجلة للأزمة الإنسانية المتفاقمة. والأمم المتحدة ملتزمة بدعم الصوماليين في تحقيق أولوياتهم الوطنية.

لقد قدمت آخر إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.9040) مباشرة بعد انتخاب حسن شيخ محمود رئيسا جديدا للصومال في ١٥ أيار/مايو. ومنذ ذلك الحين، في حزيران/يونيه، أيد البرلمان بالإجماع مرشحه لمنصب رئيس الوزراء، حمزة عبيدي بري، وفي آب/أغسطس أقر حكومته. وتحركت الحكومة الجديدة بسرعة لتقديم برنامج عمل مدته أربع سنوات، يحدد الأهداف والأنشطة عبر ست ركائز هي: الأمن، والعدالة، والمصالحة، والتنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والعلاقات الخارجية. وبالتوازي مع ذلك، أكمل البرلمان عملية تشكيل لجانته، التي كلفت خلالها لجنة الرقابة المشتركة بتوجيه عملية مراجعة الدستور من خلال البرلمان. وتدعم الأمم المتحدة وشركاء دوليون آخرون البرلمان للنهوض بالأولويات التشريعية الرئيسية.

ومما يؤسف له أن المرأة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في المناصب الوزارية واللجان البرلمانية. ولا تشكل النساء سوى ١٣ في المائة من أعضاء مجلس الوزراء و ٢١ في المائة من أعضاء اللجان البرلمانية. وأدعو القادة الصوماليين مرة أخرى إلى اتخاذ مزيد من التدابير لكفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية عبر مؤسسات الحكومة، فضلا عن إدماج الشباب والفئات المهمشة تاريخيا.

وقد أبرز الرئيس محمود مرارا أهمية تحسين العلاقات بين الحكومة المركزية والولايات الأعضاء في الاتحاد للنهوض بالأولويات الوطنية. وكان من بين أول أعماله الجديدة بالثناء بعد أن تولى منصبه الاجتماع مع قادة الولايات الأعضاء في الاتحاد في المجلس الاستشاري الوطني ثم زيارة العديد من عواصم الولايات. وأحث على مواصلة هذا التواصل مع الولايات الأعضاء في الاتحاد وأن يجتمع المجلس الاستشاري الوطني مرة أخرى في القريب العاجل. وتعمل الأمم المتحدة مع الحكومة دعما لذلك الاجتماع الهام. ومنذ تولي منصبه، قام الرئيس محمود أيضا بزيارات خارجية متعددة إلى البلدان المجاورة وغيرها من الشركاء الثنائيين المهمين. وأرحب بمبادرته لكفالة إقامة علاقات وثيقة مع الجميع، حتى البلدان التي كانت العلاقات متوترة معها في السابق. وأحث على استمرار ذلك، لا سيما مع الجيران الإقليميين.

موجة جفاف منذ أربعة عقود على الأقل، تفاقم بسبب العوامل المناخية. وعرضت مواسم الأمطار الشحيحة الأربعة المتتالية مناطق من البلد لخطر المجاعة. وبفضل الدعم السخي من المانحين، ضاعفت المنظمات الإنسانية منذ كانون الثاني/يناير عدد الذين تم الوصول إليهم بمساعدة أربع مرات ليصل إلى ٥,٣ ملايين شخص. لكن مع تزايد الاحتياجات باستمرار وتوقع موسم أمطار شحيحة خامس، فإن زيادة المساعدات الإنسانية أمر بالغ الأهمية. وأدعو جميع الأطراف في الصومال إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية. كما أدعو جميع أصدقاء الصومال إلى زيادة التمويل اللازم على وجه السرعة.

وقد أسهمت الأزمة الإنسانية المستمرة بشكل خاص في ضعف النساء والأطفال المشردين، الذين واجهوا تاريخياً التمييز والاستبعاد من الخدمات. وأحث السلطات الصومالية على زيادة تدابير الوقاية من خطر العنف الجنسي، ولا سيما ضد النساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق تعزيز الأمن عند منافذ المياه ومواقع توزيع الأغذية.

وإذ أنقل إلى خطة التنمية الأطول أجلاً، اتخذ الصومال خطوات هامة في عملية تخفيف عبء الديون. ففي حزيران/يونيه، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على الاستعراضات المتعلقة، مما أدى إلى الإفراج عن ٣٥٠ مليون دولار من التمويل الإنمائي الذي تشدد الحاجة إليه. وبالمثل، استأنف مانحون آخرون دعم الميزانية المعلق لتخفيف الضغوط المالية ومواصلة جهود الإصلاح اللازمة لاستكمال عملية تخفيف عبء الديون.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أكرر التأكيد على التزام الأمم المتحدة بمواصلة دعم حكومة وشعب الصومال في تحقيق أهدافها الوطنية. وفي ذلك السياق، أحرص الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تقدماً كبيراً. وزار فريق الاستعراض الصومال في آب/أغسطس وعقد مشاورات مكثفة مع المسؤولين الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين، بما يكفل استرشاد التقرير المقبل للاستعراض وتوصياته المقدمة إلى المجلس بآراء الصوماليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سوان على إحاطته.

وقد حددت الإدارة الصومالية الجديدة الأمن على رأس أولوياتها الوطنية. ويأتي ذلك في وقت أظهرت فيه حركة الشباب جراً متزايدة. وتشمل أنشطتها الأخيرة الاغتيالات المستهدفة، والهجمات المعقدة مثل التي وقعت على فندق حياة في آب/أغسطس، والأعمال العسكرية الواسعة النطاق على طول الحدود مع إثيوبيا. وإنني أدین تلك الهجمات الإرهابية المتكررة، وأتقدم بأحر التعازي إلى أسر الذين قتلهم حركة الشباب، وأتمنى الشفاء العاجل للجرحي. وأشد بشجاعة ومثابرة قوات الأمن الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، التي تواصل القتال للدفاع عن السكان ضد حركة الشباب بتكلفة باهظة في الأرواح.

والجهود التي يبذلها الصومال من أجل تكوين القوات وإدماجها وتنسيقها ضرورية لتحقيق مكاسب عسكرية ولمعالجة شواغل المواطنين المتعلقة بالحماية على حد سواء. القوات الصومالية الفعالة أساسية للانتقال المخطط له من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. وأكرر التأكيد على ضرورة تعاون الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد تعاوناً وثيقاً لمواجهة حركة الشباب، مسترشدة بالتزامات الصومال الإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

ويمضي تنفيذ مهام الانتقال الأمني المنصوص عليها في القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢) قدماً، بما في ذلك ما طلب إلى حكومة الصومال الاتحادية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من تحديد معايير مرجعية ذات صلة وواضحة وواقعية. ويواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي المأذون به إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال وإلى قوات الأمن الصومالية المأذون لها، باستخدام مساهمات الصندوق الاستئماني. وما زال يساورني قلق بالغ إزاء النقص في التمويل المتاح لمرتبات وأجور بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال وللصندوق الاستئماني لقوات الأمن الصومالية، وأحضر على تقديم المانحين لتبرعات إضافية على سبيل الاستعجال.

ويواجه الصومال كارثة إنسانية، حيث تأثر نحو ٧,٨ ملايين صومالي - أي ما يقرب من نصف عدد سكان البلد المقدر - بأسوأ

أعطي الكلمة الآن للسيدة لورتان.

السيدة لورتان (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني

لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال. تظل شراكة الاتحاد الأفريقي مع الأمم المتحدة حيوية لتقديم دعمنا الجماعي للصومال.

ففي أحدث إحاطة قدمتها بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال إلى المجلس في أيار/مايو (انظر S/PV.9040)، أفادت البعثة بأنه باختمام الدورة الانتخابية، شارف الصومال على مرحلة من التفاوض والفرص. وبفضل قيادة الرئيس حسن شيخ محمود، استمرت العملية السياسية في تحقيق التقدم.

وقد اعتمد الرئيس برنامجا سياسيا يركز على تعزيز المصالحة، تحت عنوان "الصومال في سلام مع نفسه ومع العالم". وشهد البرنامج زيارات اتصال مهمة إلى الولايات الاتحادية الأعضاء، ولا سيما ولاية جنوب غرب وغالمودوغ ومؤخرا بونتلاند، في محاولة لتعزيز التكامل الوطني والتعايش السلمي في سياق قافلة السلام التي أطلقها الرئيس في أيار/مايو. وقد مهدت قافلة السلام الطريق في حزيران/يونيه لأول اجتماع للمجلس الاستشاري الوطني، عقد تحت قيادة الرئيس حسن شيخ محمود. واختتم الاجتماع الذي استمر يومين باتفاق الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء على الأولويات الوطنية الرئيسية. وتشكل تلك الأولويات الآن أساس برنامج العمل الطموح للحكومة الاتحادية، الذي قدمه رئيس الوزراء الصومالي الجديد، حمزة عبيدي بري، إلى البرلمان الاتحادي في آب/أغسطس.

ويمثل ترشيح رئيس الوزراء بري وموافقة البرلمان الاتحادي عليه بالإجماع في حزيران/يونيه نهجا توافقيا موضع ترحيب وحسن التوقيت إزاء العلاقات السياسية بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. وأعقب ذلك تعيين مجلس الوزراء في الصومال وإقراره، حيث شرع كل من الرئيس ورئيس الوزراء في عقد مشاورات واسعة النطاق مع شخصيات المعارضة، والبرلمانيين، ومنظمات المجتمع المدني، والجماعات النسائية، وأعضاء أوساط الأعمال. ونتج عن ذلك

أن يصبح للصومال مجلس وزراء تم اختياره على أساس الجدارة ويمثل الشمولية والتنوع.

وقام الرئيس حسن شيخ محمود، إدراكا منه لموقع الصومال الاستراتيجي ورغبه منه في تعزيز المصالحة في الداخل وتوطيد علاقاته الخارجية في غضون المائة يوم الأولى من توليه منصبه، بسلسلة من الزيارات الرسمية إلى الإمارات العربية المتحدة، وتركيا، وإريتريا، وكينيا، وجيبوتي، ومؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا في أروشا، ومصر، وأخيرا أوغندا. وتدل تلك الزيارات على تصميم الصومال على تعريف نفسه بما يتجاوز الأمن وعلى السعي للحصول على الدعم لعملية الانتقال في المجال الأمني، ولا سيما من خلال طلب المساعدة لتطوير قواته الأمنية.

وبالانتقال إلى الحالة الأمنية، لا يزال انعدام الأمن في جميع أنحاء الصومال يشكل مصدر قلق بالغ لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. ومنذ إحاطتنا الأخيرة، لاحظنا زيادة طفيفة في هجمات حركة الشباب حيث تشن هجمات غير متناظرة تشمل أشكالا مختلفة من الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، والهجمات المعقدة، والهجمات الاستكشافية، والهجمات بالقنابل اليدوية وقذائف الهاون، والكائنات، والهجمات التي تستهدف المنشآت الحكومية الرئيسية، والاعتقالات المستهدفة لكبار المسؤولين الحكوميين وقوات الأمن والمدنيين. والزيادة الملحوظة التي طرأت على وتيرة عمليات الحركة المميتة وطابعها الفتاك في جميع أنحاء الصومال، ومؤخرا عبر حدوده مسألة تثير قلقا بالغا لبعثة الاتحاد الأفريقي.

وفي المنطقة الخاضعة لمسؤولية البعثة، شنت حركة الشباب في آب/أغسطس سلسلة من الهجمات، بما في ذلك هجمات معقدة على فندق حياة في مقديشو. واستخدمت الحركة في الهجوم والحصار المطول الذي امتد ٣٠ ساعة مزيجا من الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي يحملها الأشخاص، وفجرت عبوات ناسفة محمولة على مركبات وأطلقت النيران بالأسلحة الصغيرة، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٢٠ شخص وإصابة أكثر من ١١٧ آخرين.

وأود الآن أن أشيد بقيادة وشجاعة القوات المسلحة الوطنية الصومالية في استعادة مساحات كبيرة من الأراضي في منطقة هيران. وعمليات هيران جزء من سلسلة من الحملات الهجومية العسكرية التي يقودها الجيش الوطني الصومالي. والهدف منها عرقلة وإنهاء حرية تنقل حركة الشباب في شابيلي الوسطى. ومن الجدير بالذكر أن تلك العمليات جرت في سياق انتفاضة عفوية من جانب المجتمعات المحلية وبدعم وثيق من الجماعات المحلية، التي لديها تصميم متجدد على إنهاء إرهاب حركة الشباب في حياتها.

ولئن كان ذلك مشجعاً، فإن استجابة حركة الشباب للإجراءات الحازمة التي اتخذتها المجتمعات المحلية كانت سياسة الأرض المحروقة، التي دمرت فيها - أثناء تراجعها - الآبار وأبراج الاتصالات وشاحنات الأغذية في حالات الطوارئ، في وقت تعاني فيه تلك المجتمعات من مشقة شديدة نتيجة للجفاف المستمر.

ومن الأهمية بمكان أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الطارئ والطويل الأجل الذي تسم الحاجة إليه لتحقيق الاستقرار لتلك المناطق المحررة حديثاً. وقدمت البعثة الدعم التشغيلي إلى قوة الشرطة الصومالية من خلال دوريات راكبة مشتركة في مقديشو وبيدواه وكيسمايو. وعلى الصعيد الاستراتيجي، واصل عنصر الشرطة التابع للبعثة تقديم المشورة إلى قوة الشرطة الصومالية في مقديشو والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن تنفيذ تخطيط العمليات.

ولتقديم دعم أفضل لأفرادنا النظاميين والقوات المسلحة الوطنية الصومالية، أحرزنا تقدماً في وضع خطة الدعم اللوجستي وتنفيذها. وفي هذا الصدد، تم تشغيل مراكز العمليات المشتركة في الأسبوع الماضي وأنشئت في مقر البعثة وكذلك في القطاعات، بغية تعزيز القيادة والسيطرة والتنسيق بين البعثة وقوات الأمن الصومالية. ويجري وضع خطط لتطوير وإنشاء قواعد لوجستية مشتركة للعمليات على مستوى القطاعات.

واستعرض فريق الدعم الاستراتيجي العسكري، الذي اجتمع في أديس أبابا في الفترة من أواخر حزيران/يونيه إلى أوائل تموز/يوليه،

وخارج الصومال، نفذت حركة الشباب عمليات عبر الحدود في كينيا وإثيوبيا في أيار/مايو وتموز/يوليه. وفي ٢٠ تموز/يوليه، هاجمت الحركة شرطة ليو الإثيوبية المتمركزة في بلدتي بيد وأتو في منطقة باكول في الصومال. وأسفر الحادث عن مقتل ١٧ من ضباط الشرطة. وبعد الهجمات، أشارت التقارير إلى أن حركة الشباب نشرت عدداً كبيراً من مقاتليها إلى جانب مركبات في منطقة أفدر بولاية الصومال الإقليمية في إثيوبيا.

وفي حين أن أساليب حركة الشباب وتقنياتها الأساسية ظلت بدون تغيير إلى حد كبير، يساورنا القلق إزاء التهديد الناشئ، فضلاً عن قدرة الحركة على شن هجمات متزامنة في أجزاء مختلفة من البلد. وتشير الدلائل إلى أن حركة الشباب قد جددت قوتها القتالية ليصل قوامها إلى ما يقدر بنحو ٩ آلاف إلى ١٢ ألف مقاتل. كما اكتسبت الحركة قدرات جديدة، مثل الطائرات التجارية بدون طيار المستخدمة في مراقبة البعثة والقواعد الأمامية للعمليات التابعة للجيش الوطني الصومالي. وتواصل تعزيز قدراتها من خلال التعبئة السريعة لمقاتليها. هذا بالإضافة إلى إيرادات بملايين الدولارات شهرياً من ابتزاز الاقتصاد الصومالي واستغلال ٢٥ في المائة من إيراداته للأغراض العسكرية.

وأود أن أعتزم هذه الفرصة لإطلاع المجلس على آخر المستجدات بشأن تنفيذ البعثة للجوانب الرئيسية لكل من قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ١٠٦٨ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٦٢٨ (٢٠٢٢)، لا سيما من حيث صلتها بالمرحلة الأولى من المفهوم العام لعمليات البعثة.

في هذا السياق، تواصل البعثة القيام بعمليات مشتركة محددة الأهداف عبر القطاعات المسندة إليها لإضعاف حركة الشباب. ونواصل أيضاً دعم عمليات القوات المسلحة الوطنية الصومالية، بما في ذلك بالعتاد الجوي؛ والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع؛ والدعم الأرضي والنيران غير المباشرة؛ وعمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، حيث جرت آخر العمليات في شبيلي السفلى والوسطى، وهي عمليات انتهت في ٢٥ آب/أغسطس وتوجت بمكاسب كبيرة في جلودود في تموز/يوليه وفي منطقة هيران في آب/أغسطس.

ديسمبر ٢٠٢٤، في توافر مستويات تمويل مستدامة وكافية ويمكن التنبؤ بها. ومع ذلك، وعلى الرغم من طلب البيان رقم ١٠٧٥ الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي هذا العام، كان هناك إجماع عن النظر في عقد اجتماع خاص للأمم المتحدة بشأن تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية وقوات الأمن الصومالية. وأود أن أعتمد هذه الفرصة لأناشد المجلس وجميع الشركاء، التقليديين والجدد، أن يكفلوا على وجه الاستعجال تمويلًا مستدامًا قابلاً للتنبؤ به للبعثة طوال فترة ولايتها.

فالبعثة تعاني حالياً من نقص كبير في التمويل، يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مليون دولار. وهذه الأموال ضرورية لتغطية أجور العناصر العسكرية وعناصر الشرطة ومرتببات ضباط الأركان العسكريين والمسؤولين المدنيين وفردى ضباط الشرطة، فضلاً عن تنفيذ برامج ومشاريع حيوية دعماً لولاية البعثة.

أخيراً، يواجه الصومال واحدة من أسوأ حالات الطوارئ الإنسانية في تاريخه، بعد شحّ موسم الأمطار للعام الرابع على التوالي. وقبل يومين تحديداً، تلقينا الأنباء التي كان يخشى الكثير منا سماعها - وهي أن المجاعة تدق الباب الآن في الصومال. وقد دمر الجفاف هذا العام سبل عيش السكان المتضررين، ولا سيما أكثر الفئات السكانية ضعفاً وتهميشاً، في أجزاء كثيرة من الصومال. وشهدنا للأسف زيادة في حالات سوء التغذية وتفاقم الأمراض، حيث يواجه المزيد من الناس صعوبات في الحصول على المياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية المناسبة والغذاء. واستجابة لهذه الأزمة، تعمل البعثة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لتوفير الإغاثة الإنسانية الفورية للمتضررين. ونظراً لشدة الجفاف، فإننا نمهد السبيل أيضاً في مقديشو لإنشاء بعثة لتقصي الحقائق في الأسابيع المقبلة، ستضطلع بها لجنة الممثلين الدائمين للاتحاد الأفريقي المعنية بالمسائل الإنسانية.

وفي غضون ذلك، تواصل البعثة التنسيق والاتصال وتبادل المعلومات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والجهات الفاعلة في المجال الإنساني من خلال التنسيق المدني والعسكري الفعال كجزء من

مسودة بيان باحتياجات الوحدات. وسيبدأ في الأسبوع المقبل استعراض المعدات لتحديد المعدات القديمة التي يلزم إزالتها واستبدالها في مسرح العمليات.

كما أنشأت البعثة والحكومة الاتحادية لجنة تقنية مشتركة للعمل على تقاصيل المرحلة الانتقالية. وتركز اللجنة حالياً على أنشطة المرحلة الأولى. وبالإضافة إلى ذلك، تجتمع الحكومة الاتحادية، والبعثة، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، فضلاً عن شركاء أمنيين أساسيين آخرين، اليوم وغداً لاستكمال عملية وضع المعايير المرجعية المقررة، التي ستشمل معايير لتحديد فعالية تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال من جانب البعثة وحكومة الصومال الاتحادية والشركاء الرئيسيين. وقد أحرز تقدم كبير في تلك العملية، وستقدم المعايير المرجعية إلى المجلس بحلول نهاية هذا الشهر، على النحو المطلوب في القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢).

وعلى الرغم من الكثير من الجهود الجارية في إطار المرحلة الأولى، فمن المسلم به أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل، لا سيما للتوصل إلى اتفاق بشأن تسليم القواعد الأمامية للعمليات إلى قوات الأمن الصومالية. وحتى الآن، لم تُغلق سوى قاعدتين من قواعد العمليات الأمامية وهما سيل باراف وغولولي. ولمعالجة هذا التأخير، يلزم إيلاء مزيد من التركيز لمسائل من قبيل حماية قوات بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال وإنشاء قوات متنقلة وخفض عدد القوات بمقدار ٢٠٠٠ فرد بحلول كانون الأول/ديسمبر. وسيطلب ذلك تسليم ما لا يقل عن ٢٠ قاعدة أمامية للعمليات إلى قوات الأمن الصومالية بحلول كانون الأول/ديسمبر.

وسيتوقف التخفيض المقبل في نهاية المطاف على قدرة الحكومة الاتحادية على تشكيل قوات لسد الشغرات الناجمة عن خفض قوة بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية. وإذا لم نَقم بذلك، فإننا نخاطر بخلق فراغ أمني وتبديد المكاسب التي تحققت على مر السنين، والتي أحرزت بتكلفة باهظة في الأرواح والأموال.

يتمثل أحد المتطلبات الرئيسية لفعالية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، طوال مراحل المفهوم العام للعمليات حتى كانون الأول/

الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، وخاصة رجالها ونسائها الشجعان، الذين خدموا وما زالوا يخدمون الشعب الصومالي. لقد ضحى الكثيرون منهم بأرواحهم. ولا بد من الإشادة بتلك التضحيات.

لقد وظفنا جميعا استثمارات طائلة لتحقيق الأمن في الصومال. ونشرت البلدان المساهمة بقوات آلاف الجنود في إطار البعثة. وقام الشركاء الرئيسيون، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بتدريب القوات الصومالية وقوات الشرطة. ويدعم الاتحاد الأوروبي البعثة التي يقودها الاتحاد الأفريقي منذ ١٥ عاما، حيث استثمر أكثر من ٢,٥ بليون يورو. ولدينا أيضا ثلاث بعثات للسلام والأمن منتشرة في الصومال، كما دعمنا الجيش الوطني الصومالي والشرطة الصومالية بمبلغ ٧٧ مليون يورو بموجب صكوك مختلفة.

وأصبحت كفالة الأمن في الصومال "مهمة يجب ألا تفشل" بالنسبة لنا جميعا. وبكل أمانة، علينا أن نسأل أنفسنا، إذا كانت الاستثمارات الكبيرة في بعثات حفظ السلام وزيادة قدرة الجيش الوطني الصومالي على مدار أكثر من عقد قد أدت إلى تراجع المكاسب الأمنية ضد حركة الشباب، فما الخطأ الذي حدث؟

لقد مرت الآن خمسة أشهر على بدء ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. وبسبب تأخر نقل السلطة وإنشاء الحكومة الجديدة، كان التقدم محدودا. ويشير القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢) إلى حدوث تغيير. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بدعم الجهود المستمرة والوجود الأمني لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال. وتحقيقا لهذه الغاية، التزمنا بتقديم مبلغ ١٤٠ مليون يورو خلال عام ٢٠٢٢. ومع ذلك، لا يوجد دعم للاستمرار على نفس المنوال.

ويضع القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢) الصوماليين في طليعة هذا الانتقال وفي صدارة تحقيق الأمن والقتال ضد حركة الشباب. والقيادة الصومالية ضرورية، وأرحب بالتزام الحكومة الجديدة بمحاربة حركة الشباب عسكريا وماليا وأيديولوجيا. وأحث الحكومة الصومالية على توضيح الخطة الانتقالية للصومال وهيكل الأمن الوطني.

الدعم المقدم لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة من الجفاف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة لورتان على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة فيبر.

السيدة فيبر (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعرب عن أطيح تمنياتنا لفرنسا التي تتراأس مجلس الأمن هذا الشهر. وأشكركم، السيد الرئيس، على دعوة الاتحاد الأوروبي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الصومال.

وأود أن أعرب عن خالص التعازي لأسر وأصدقاء من فقدوا أرواحهم في الهجوم المروع على فندق "حياة" وأن أشيد بأفراد قوات الأمن البواسل الذين يخاطرون بأرواحهم يوميا لحماية شعب الصومال. إننا نجتمع في هذه الجلسة لمناقشة حالة أمنية تهددنا جميعا - في الصومال وفي المنطقة وخارجها. ويجب أن نقف معا متحدين لمواجهة هذا التهديد.

لقد نمت حركة الشباب لتصبح أغنى وأقوى فرع عالمي لتنظيم القاعدة، مما يهدد السلام والأمن فضلا عن الجهود الإنسانية في الصومال والقرن الأفريقي. وكان التوغل في إثيوبيا في نهاية تموز/يوليه هو الأبرز منذ إنشاء الحركة، تلاه هجوم مميت جرى الإعداد له بدقة في مقديشو بعد ثلاثة أسابيع. ووجهت تهديدات جديدة ضد كينيا، حيث تحتفظ الحركة أيضا بوجود كبير وتدمر حياة أبناء الشعب الكيني في الجزء الشمالي الشرقي. ولا تزال الحركة تسيطر على مناطق واسعة في الصومال. بل إن عمليات الابتزاز والضرائب التي تفرضها تذهب إلى أبعد من ذلك، مما يكسبها قدرة تشغيلية ومالية مثيرة للقلق.

ويجب أن يكون الرد في سياق محاربة حركة الشباب قويا. ونحن جميعا مدينون بالامتنان العميق للصوماليين الشجعان الذين يشاركون في القتال ضد حركة الشباب. وبعد ٣٠ عاما من النزاع، فإن الأطفال والشباب الصوماليين لا يعرفون أي شيء آخر.

وأود أن أشيد أيضا بالبلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أصبحت تسمى الآن بعثة الاتحاد

وهذه ليست موجة الجفاف الأولى التي يعاني منها الشعب الصومالي، ولن تكون الأخيرة أيضاً. ويحمل الصومال بعضاً من أسوأ عواقب تغير المناخ ويتضرر بشدة من الجفاف والفيضانات المتكررة. وفي أيار/مايو، أتيحت لي الفرصة لزيارة مقديشو ومقابلة الرئيس الجديد، فخامة السيد حسن شيخ محمود. وعلى حد تعبيره فإنه:

”يجب على الصومال أن يواجه الحقيقة القاسية المتمثلة في أن الرعي، وهو أسلوب حياة أكثر من ٩٠ في المائة من السكان، قد لا يكون مستداماً بعد الآن نظراً لتغير المناخ في المنطقة“.

واستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٦٣٣ مليون يورو للمنطقة. ويشمل ذلك ٢٠ مليون يورو لاحتياطي استجابتنا الإنسانية في الصومال، مما يرفع المساعدات الإنسانية المقدمة من الاتحاد الأوروبي في سياق الاستجابة للجفاف إلى ٨٠ مليون يورو منذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وعلاوة على ذلك، أنشأنا جسراً جويًا إنسانياً من الاتحاد الأوروبي إلى الصومال، يقوم بإيصال إمدادات الطوارئ إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. وسيتم تسيير ما مجموعه ٥٠ إلى ٧٠ رحلة، وتم بالفعل نقل أكثر من ١٠٠ طن متري من الإمدادات الطبية والغذائية المنقذة للحياة جواً.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً باتباع نهج كلي في الصومال، وما زال الوفاء بوعوده يمثل أولوية عليا. ويتيح تشكيل حكومة جديدة فرصة لإعادة الانخراط وإعادة التركيز ومواءمة الأولويات. والسلطات بحاجة إلى تشجيع قوي من مجتمع دولي موحد الصفوف بقدر أكبر للمضي قدماً في معالجة القضايا الأساسية المرتبطة بالقتال ضد حركة الشباب.

إن حركة الشباب تشكل تهديداً متعدد الطبقات، لا يمكن التصدي له بنجاح إلا من خلال نهج شامل. ويتعين أن يجلس الصوماليون على رأس الطاولة. وتستحق التعقيدات التي تتطوي عليها مكافحة واحدة من أكثر المنظمات الإرهابية فعالية اهتمامنا الجماعي.

ومع انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، يتعين على القوات الصومالية أن تتولى زمام الأمور. وهذا لا يعني بالضرورة زيادة أعداد القوات، ولكنه يتطلب بلورة نظرة عامة واضحة بشأن القوات المتاحة - على المستوى الاتحادي وفي الولايات الأعضاء في الاتحاد - فضلاً عن تنظيم القوات اللازم لتولي المسؤوليات من بعثة الاتحاد الأفريقي ووجود رؤية واضحة للقوات المسلحة الصومالية. وتتمثل استراتيجية الخروج الوحيدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في دعم قطاع الأمن الصومالي.

وعلياً أن نعترف بأن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في الصومال لا تزال دون حل. فلا تزال العلاقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد هشة. ولم تُعالج بعد مسائل أساسية مثل الأمن وتقاسم السلطة وتقاسم الموارد. وضاع الوقت بسبب الاقتتال السياسي الداخلي. ويجب علينا الآن أن نحرز تقدماً في بناء المؤسسات؛ والسلطات الوطنية والإقليمية والمحلية؛ وكفالة تقديم الخدمات؛ وبناء العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة.

ولا بد من كفالة الأمن والعدالة لشعب الصومال. وأشجع القيادة الصومالية على التكاثر والانهاء من وضع الصيغة النهائية للدستور وإضفاء الطابع المؤسسي على آلية لتسوية المنازعات، إما من خلال محكمة دستورية أو محكمة عليا. ويقدم المجتمع الدولي دعماً وافراً لتلك العملية منذ أكثر من عقد من الزمن، ولا يمكننا أن نواصل العمل كحكم في المنازعات الداخلية. لقد حان الوقت للبدء في بناء المؤسسات والابتعاد عن عمليات صنع قرارات خاصة بحالات بعينها. ولهذا السبب، أحث القيادة الصومالية على وضع اللامسات الأخيرة على ما هو في الأساس عملية صومالية ومسؤولية وطنية. وإلى أن يتم ذلك، ستظل مهمة تحقيق ذلك للشعب الصومالي ناقصة.

لقد فُقدت بالفعل آلاف الأرواح ولا تزال حياة المزيد من البشر معرضة للخطر. فأسوأ موجة جفاف منذ أربعة عقود تجتاح الصومال وعموم منطقة القرن الأفريقي. ويعاني أكثر من ٧ ملايين شخص - أكثر من نصف السكان - من انعدام الأمن الغذائي. وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص معرضون لخطر المجاعة المحدقة.

جميع الشركاء إلى بذل كل ما في وسعهم لزيادة دعمهم الإنساني لمنع المجاعة.

ثانياً، ترحب المملكة المتحدة بالأولوية العالية التي توليها الحكومة الصومالية الجديدة للأمن وللقتال ضد حركة الشباب. ونضم صوتنا إلى المتكلمين الآخرين في تقديم تعازينا للذين عانوا ولأسر الذين قُتلوا في الهجوم على فندق "حياة".

ونفخر أيضاً بتقديم التمويل لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال والصندوق الاستثماري للصومال. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلينا في ذلك المسعى حتى تتمكن القوات الصومالية من تطوير القدرات والإمكانات التي تحتاجها لإنهاء التهديد الذي تشكله حركة الشباب. غير أن جهودنا وحدها لن تكون كافية. وسيكون التجديد المقبل لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ونظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) فرصة للمجلس لتحديد الكيفية التي يمكن بها استخدام تلك الأدوات بأقصى قدر من الفعالية في العمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الصومال وهزيمة حركة الشباب.

أخيراً، نحث القادة السياسيين الصوماليين على العمل معاً للاتفاق على الأولويات الوطنية وتنفيذها وحل المشاكل المشتركة. وبالعالم معاً، وبدعم من شركائهم، نحن واثقون من أن الصومال قادر على هزيمة حركة الشباب والنهوض بالسلام والاستقرار والازدهار لصالح جميع الصوماليين والمنطقة.

السيد ماين (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان على إحاطته. كما أشكر نائبة الممثل الخاص لورتان على ما قدمته من معلومات مستكملة عن عمل الاتحاد الأفريقي، ونتطلع إلى العمل مع الممثل الخاص الجديد في القريب العاجل.

وأشكر الممثلة الخاصة فيبير على إحاطتها. وكما أوضحت بجلاء، يظل الاتحاد الأوروبي شريكاً ثابتاً للصومال. وتأتي زيارتها المقبلة إلى المنطقة مع الممثل السامي بورييل فونتيليس في حينها تماماً.

وقد آن الأوان للوقوف جنباً إلى جنب مع شركائنا الصوماليين، والبلدان المساهمة بقوات والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة وجميع الكيانات الأخرى التي تسهم في التصدي لذلك التحدي معاً. والتعاون القوي والعلاقات الحسنة أمران حاسمان لمنطقة القرن الأفريقي في هذا الوقت. والاتحاد الأوروبي ملتزم بتحقيق السلام والاستقرار في الصومال، ونتطلع إلى فصل جديد من التعاون المتجدد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة فيبير على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام سوان ومقدمتي الإحاطتين من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم اليوم.

وأهني الصومال على إتمام عملياته الانتخابية بنجاح وعلى الانتقال السلمي للسلطة إلى الرئيس حسن شيخ محمود. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم حكومة الرئيس محمود لتنفيذ جدول أعمالها الطموح وتحقيق رؤيته المتمثلة في بناء صومال يعيش في سلام مع نفسه ومع العالم.

سأركز في ملاحظاتي اليوم على ثلاثة مواضيع - الحالة الإنسانية والأمن والمصالحة.

أولاً، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الإنسانية الحادة للصومال. وكما حذر وكيل الأمين العام غريفيث، فإن الصومال يواجه، بعد عدم نزول الأمطار على مدار أربعة مواسم متتالية، مجاعة على نطاق أكبر مما شهدناه آخر مرة قبل عقد من الزمان. وفرصة منع حدوث ذلك تتلاشى بسرعة. وننوه بجهود المبعوث الصومالي الخاص المعني بالاستجابة للجفاف وتعزيز العمل على نطاق المنظومة، ولكن يجب أن تستمر الاستجابة وأن تُعطى الأولوية. ومن جانبها، ساهمت المملكة المتحدة في هذه السنة المالية بمبلغ ١٨٠ مليون دولار للاستجابة للجفاف في القرن الأفريقي. وندعو

نفسه، تتصاعد تكاليف الغذاء والتضخم بسبب الآثار غير المباشرة للغزو الروسي لأوكرانيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يفعل كل ما في وسعه لدعم الشعب الصومالي في هذا الوقت. ويمكنه التعويل على دعمنا. ومع ذلك، يجب أن تقود الحكومة الصومالية الاستجابة. ويجب أن تقي بالتزاماتها وأن تخدم الشعب الصومالي.

أخيراً، أود أن أعرب عن خالص تعازي لأسر الذين قتلوا أو أصيبوا في الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب. ويشمل ذلك الهجوم على فندق "حياة" في مقديشو وعلى قافلة مدنية في هيران، يقال إنها كانت تحمل مساعدات تمس الحاجة إليها. إن تلك الهجمات تذكر صارخ بالتهديد الذي يشكله الإرهاب في الصومال. وتدين أيرلندا تلك الهجمات الطائشة بأشد العبارات الممكنة.

وتحت أيرلندا حكومة الصومال على تكثيف نهجها المتعدد الأوجه للتصدي لخطر حركة الشباب. ويؤدي حفظه السلام التابعون للاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية دوراً حاسماً في مكافحة المتطرفين. ونشيد بشجاعتهم وتضحياتهم. بيد أن العمل العسكري وحده لن يكون كافياً. وفي نهاية المطاف، سيكون الحكم الرشيد والعدالة وحماية حقوق الإنسان، فضلاً عن التنمية الاقتصادية، هي الأسلحة التي تهزم حركة الشباب بصورة نهائية.

لقد قدمنا اليوم عدداً من الطلبات إلى الحكومة الصومالية. وأحث الإدارة الجديدة على اغتنام هذه الفرصة لخدمة شعبها. فليس هناك وقت لنضيمه. وستواصل أيرلندا، إلى جانب الاتحاد الأوروبي، دعم جهود الصومال لمواجهة تلك التحديات ليصبح بلداً ينعم بالسلام والاستقرار ولكي يتولى تدريجياً زمام الأمور فيما يتعلق بأمنه الوطني.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان ونائبة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال فيونا لورتان على إحاطتهما بشأن آخر التطورات في الصومال. كما أشكر الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي أنيتا فيبر على أفكارها الثاقبة. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم.

ويسرني أيضاً أن أرى الممثل الدائم للصومال معنا هنا اليوم. ونرحب ترحيباً حاراً بالسفير أبو بكر ضاهر عثمان.

أولاً، تهنيئ أيرلندا الصومال وشعبه على إتمام الانتخابات بنجاح، ولا سيما تعيين رئيس الوزراء مؤخرًا وإنشاء مجلس الوزراء. وقد حان الوقت الآن لأن تعود الحكومة إلى عملها الأساسي. وهناك حاجة ملحة إلى التصدي لتحديات بناء الدولة والاحتياجات الإنسانية والتنمية الاقتصادية ومواجهة حركة الشباب. وستتطلب معالجة هذه المسائل اتباع نهج جامع يشمل المجتمع بأسره ويستند إلى توافق الآراء. وكما سمعنا للتو من السيد سوان، فإن ثمة أهمية حيوية لإقامة علاقة عمل قوية بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. والعودة إلى عداة الماضي لن تساعد أحداً.

وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج الصومال، شأنه شأن جميع البلدان، إلى تسخير إمكانات جميع سكانه. وهذا يعني أن الصومال بحاجة إلى ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في المجتمع بأسره. وفي معظم البلدان، بما فيها بلدي، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لدعم المشاركة المجدية للمرأة في مناصب صنع القرار. ومع ذلك، فإن عدد النساء المعينات في مجلس الوزراء الصومالي الجديد لا يفي بالتزامات الصومال ذاته. وأحث الإدارة المقبلة على الوفاء بوعودها الانتخابية وضمان المشاركة المجدية للمرأة في جميع مكونات الإدارة الجديدة، بما في ذلك على المستويات العليا.

ثانياً، تواجه الحكومة الجديدة حالة طوارئ إنسانية رهيبه تتكشف بسرعة في جميع أنحاء البلد. وقد طالعنا تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التي تتحدث عن مستويات مقلقة من انتشار الجوع على نطاق واسع. إن ملايين الأشخاص مشردون، كما أنهم يواجهون أهوال ظروف شبيهة بالمجاعة. ونحن، في المجتمع الدولي، من واجبنا أن نوفر زيادة عاجلة في المعونة الإنسانية اللازمة الآن لتجنب وقوع كارثة. وليس لدينا وقت لنضيمه.

ويؤدي الجفاف وتأثير تغير المناخ والنزاع مع حركة الشباب وصعوبة الحصول على الغذاء إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وفي الوقت

من خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢ البالغة قيمتها ١,٥ بليون دولار. وفي خضم الجفاف والأزمة الإنسانية التي تلت ذلك، ندعو المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب الصومال في وقت حاجته.

ويتطلب الانتقال الأمني المستقر في الصومال قيادة حازمة وتعاوناً بين الحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي. وسيكون الدعم المستمر من الشركاء الدوليين تمشياً مع احتياجات الصومال وتوقعاته حاسماً في هذه المرحلة.

إننا نرحب بالمبادرات الأخيرة التي اتخذتها حكومة الصومال لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال. ونرحب كذلك بالعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للمساعدة في عملية انتقال بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية، ولا سيما مع الجيش والشرطة الصوماليين بشأن عمليات مكافحة الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. وكذلك أحطنا علماً بالاجتماع الافتتاحي للفريق العامل التابع للبحرية الصومالية وخفر السواحل، بهدف التمكين من اتباع نهج منسق في تطوير القطاع البحري الصومالي.

وفي الختام، ستواصل الهند دعم الصومال وشعبه لتحقيق تطلعاته الجماعية إلى مستقبل مستقر وآمن وسلمي.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا (A3).

إننا نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان، والممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي، السيدة أنيت فيبر. ونرحب كذلك بتعيين السفير محمد الأمين سيف، ممثل جزر القمر، رئيساً لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، التي تمثلها باقتدار في هذه الجلسة السيدة فيونا لورتان، نائبة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيسة البعثة بالإنابة. كما نرحب بمشاركة شقيقنا الممثل الدائم للصومال في هذه الجلسة.

وفي أعقاب الاختتام الناجح للانتخابات في الصومال في أيار/مايو، اتخذت حكومة الصومال الجديدة شكلاً ملموساً بتعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. كما ازداد عدد النساء في مجلس الوزراء. وتكثفت المشاركة مع الولايات الأعضاء في الاتحاد، كما سلط الضوء على ذلك الممثل الخاص سوان. إننا نرحب بتلك التطورات الإيجابية. ونحيط علماً كذلك بالتطورات الإيجابية فيما يتعلق بتمكين المرأة، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (S/2022/665)، بما في ذلك إنشاء ست شبكات نسائية معنية بالسلام في جميع أنحاء الولايات الأعضاء في الاتحاد.

بيد أن الحالة الأمنية في الصومال لا تزال محفوفة بالمخاطر ومثيرة للقلق. فالأعمال الإرهابية التي ترتكبها حركة الشباب تتواصل بأعداد أكبر وبقوة متزايدة، مع شيوخ الهجمات بالأجهزة المتفجرة يدوية الصنع. والهجمات المميتة على فندق الحياة في ١٩ آب/أغسطس وفي المنطقة الوسطى من الصومال في ٣ أيلول/سبتمبر تذكر قاتم آخر بتهديد الإرهاب الوجودي الذي تتعرض له الصومال. وتشهد عمليات التوغل التي قامت بها حركة الشباب في إثيوبيا والاشتباكات التي وقعت على الحدود الصومالية الإثيوبية في منطقة باكول في ٢٠ تموز/يوليه على اتساع نطاق عمليات حركة الشباب. وتدين الهند الهجمات الإرهابية التي ترتكبها حركة الشباب إدانة قاطعة.

وعلى تلك الخلفية الأمنية المتقلبة، سيكون تسليم المسؤوليات الأمنية التدريجي من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية أمراً حاسماً ويحتاج إلى معايير لتجنب الثغرات الأمنية.

ومن الضروري أن تركز المناقشة الجارية بشأن معالجة الأمن الغذائي كذلك على الجفاف الشديد في الصومال والقرن الأفريقي. ومعالجة ذلك البعد من أبعاد الأمن الغذائي في المحافل المناسبة أمر بالغ الأهمية، نظراً لعواقبه الصارمة البعيدة المدى على أكثر من مليون شخص شردوا في الصومال، حيث يواجه ما يقدر بنحو ٤٥ في المائة من السكان انعدام أمن غذائي حاد. ولم يتم تمويل سوى ٦٧ في المائة

نرحب بإنشاء مركز شرطة جديد في مطار جوهر لتعزيز الأمن. وتشدّد المجموعة على الحاجة إلى تمويل مستدام وكاف ويمكن التنبؤ به من قبل المجتمع الدولي لتمكين البعثة الانتقالية من الوفاء بولايتها بفعالية. وبالمثل، ندعو شركاء الصومال إلى دعم حكومة الصومال الاتحادية في تشكيل القوات اللازمة لتولي المسؤولية عن أمن البلد وضمان عدم تضيق المكاسب التي تحققت حتى الآن.

وتعرب المجموعة عن تضامنها الكامل مع حكومة الصومال الاتحادية وشعبها في مكافحة الإرهاب وتعيد تأكيد التزامها بدعم جهودها الرامية إلى القضاء على التطرف وإحلال السلام والاستقرار في البلد.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساور المجموعة القلق إزاء الأزمة المتفاقمة في الصومال، التي للأسف لا يقابلها تمويل كاف وفي الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، لا تزال تقلبات تغير المناخ تلحق الضرر بملايين الناس في القرن الأفريقي وتؤثر عليها سلباً. وقد وصل الجفاف في الصومال إلى مستوى لم يسبق له مثيل هذا العام، مع ما ترتب على ذلك من آثار مدمرة على المدنيين الذين يواجهون أصلاً انعدام أمن غذائي حاد. إننا نناشد دوائر العمل الإنساني أن تكثف جهودها الغوثية وأن تعالج على وجه السرعة النقص في التمويل في خطة الاستجابة الإنسانية للصومال. ونرحب بالتزام حكومة الصومال الاتحادية بالعمل مع المنظمات الإنسانية الدولية ونحث على تحسين جهود التنسيق التي يبذلها المبعوث الخاص للاستجابة للجفاف الذي عينه الرئيس محمود.

وفي الختام، تحث المجموعة القادة السياسيين الصوماليين على التركيز على النهوض بالأولويات الوطنية المتفق عليها عموماً بما يتماشى مع الخطة الانتقالية للصومال من أجل إحراز تقدم في تحقيق الاستقرار في الصومال وإعادة بناء هياكل وعمليات دولة اتحادية قوية. وينبغي للمجتمع الدولي الأوسع، من جانبه، أن يدعم تلك الجهود من خلال التعجيل بتخفيف عبء الديون، فضلاً عن ضخ أموال جديدة لإنعاش الاقتصاد وإزالة دوافع عدم الاستقرار الحالية التي استغلتها حركة الشباب لنشر التطرف وتقويض شرعية الدولة.

وترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالتطورات السياسية المشجعة في الصومال، وخاصة جهود الرئيس حسن شيخ محمود لتعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة بمعالجة الاختلافات القائمة بين الحكومة الفيدرالية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ونرحب ترحيباً خاصاً بعقد الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري الوطني في حيران/يونيه وبتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن تنفيذ النظام الاتحادي؛ وبشأن الحفاظ على عملية التطوير الدستوري واستكمال الدستور المؤقت ضمن إطار زمني متفق عليه؛ ووضع المسات الأخيرة على نظام قضائي وطني مستقل؛ واستكمال هيكل الأمن الوطني، وهو أمر بالغ الأهمية لتطوير القوة وتشكيلها، فضلاً عن مواصلة مكافحة الإرهاب. ونحث على مواصلة الاجتماعات المقبلة للمجلس الاستشاري الوطني كسمة منتظمة من سمات الحكم للتصدي للخلافات العالقة، لأن هذا النهج يتيح فرصة لوضع أسس سليمة لسلام مستدام في الصومال.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يظل يساورنا القلق إزاء قدرة حركة الشباب على مواصلة عملياتها، بما في ذلك تنفيذ هجمات إرهابية معقدة داخل الصومال وخارجه. وندين بشدة الموجة الأخيرة من الهجمات التي شنتها الجماعة مستهدفة منشآت رئيسية في مقديشو وأفراد أمن ومدنيين، فضلاً عن توغلها في المنطقة الصومالية من إثيوبيا. وتعرب المجموعة عن خالص تعازيها لأسر الضحايا، فضلاً عن حكومات المنطقة، وترجو للمصابين شفاء عاجلاً.

إن تلك الهجمات تبين كيف أن تلك الجماعة المرتبطة بتنظيم القاعدة مصممة على زعزعة استقرار المنطقة بتصدير نموذجها من الأيديولوجية المتطرفة. وقد أظهرت الهجمات الإرهابية المستمرة كذلك الحاجة إلى زيادة التعاون والتضامن الدوليين في مكافحة ذلك الخطر. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى شركاء الصومال وأصحاب المصلحة الدوليين لدعم جهود الحكومة الاتحادية في حماية أمن البلد والتصدي لشبكات حركة الشباب وقدراتها.

ونؤكد على دور بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، ولا سيما ولايتها في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال. وفي ذلك الصدد،

إلى الحقوق. وهذا يبني القدرة المحلية على الصمود ويحول دون تجنيد الأطفال ويعزز شرعية الحكومة ويتصدى للأيديولوجية المتطرفة العنيفة، بما في ذلك في المناطق المحررة حديثاً. ويجب أن تستند الجهود الرامية إلى مكافحة حركة الشباب إلى استراتيجية سياسية وإنمائية أوسع نطاقاً. ولذلك، فإننا ندعو إلى تنشيط الحوار على مستوى السياسات بشأن تحقيق الاستقرار والمصالحة، بما في ذلك التنفيذ الكامل لإطار المصالحة الوطنية.

ونرحب بالاهتمام الذي يوليه المجلس الاستشاري الوطني للحوار بين حكومة الصومال الاتحادية وصومالييلاند. والحوار وبناء الثقة، على الرغم من طبيعتهما الحساسة والصعبة، هما فقط القادران على تقريب الطرفين من الحلول المقبولة لكل منهما.

وفي الانتخابات الاتحادية الأخيرة، انخفضت للأسف نسبة النساء في البرلمان مقارنة بانتخابات عام ٢٠١٦. ومع ذلك، من المهم تزويد جميع عضوات البرلمان المنتخبات حديثاً بما يكفي من الدعم والأمن. ونشجع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة التعاون مع الشركاء الصوماليين الرئيسيين في ذلك الصدد. إن المشاركة المجدية والمتساوية للمرأة في الحكومة أمر أساسي للتقدم في الصومال. وأخيراً، ينبغي أن يكون تحذير وكيل الأمين العام مارتن غريفيث مؤخراً من احتمال حدوث مجاعة بمثابة تذكير بخطورة الحالة الإنسانية واستمرار الحاجة إلى العمل. ويجب أن تظل معالجة الجفاف المدمر وخطر المجاعة الوشيك أولوية عليا للحكومة وجميع الشركاء الدوليين، والنرويج على استعداد للقيام بدورها. ويجب تجنب سيناريو أسوأ النتائج. كما يجب على جميع أصحاب المصلحة وأطراف النزاع أن يسمحوا بوصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل وآمن ومن دون عوائق وأن ييسروا ذلك. وفي الوقت نفسه، يجب أيضاً إيجاد حلول أكثر استدامة لحالات الطوارئ المتكررة.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): بدايةً أشكر الممثل الخاص السيد سوان على إحاطته الشاملة، وأعرب عن تقديرنا للجهود

وستواصل المجموعة الوقوف إلى جانب شعب الصومال في كفاحه من أجل السلام والأمن والتنمية الوطنية.

السيدة يول (النرويج) (تكلت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم.

أود أولاً أن أعرب عن تعاطف النرويج مع المكومين والمتضررين من الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب، بما في ذلك في فندق حياة في مقديشو، حيث كان مواطنان نرويجيان - صوماليان من بين الضحايا.

إن الاستقرار السياسي والوحدة هما مفتاحا التقدم نحو الانتعاش الاقتصادي والتنمية وإصلاح قطاع الأمن ومواجهة حركة الشباب. ولذلك، فإننا نؤيد طموحات الرئيس حسن شيخ محمود لتحسين العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، فضلاً عن إعطاء الأولوية للإصلاح الدستوري والمصالحة الوطنية. ويحظى استكمال هيكل الأمن الوطني بأولوية قصوى، ويجب دعم المعايير المرجعية ذات الصلة والواضحة والواقعية للخطة الانتقالية للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال بالتعاون الوثيق بين جميع مستويات الحكومة، وكذلك من خلال توافق الآراء في مجلس الأمن القومي والمجلس الاستشاري الوطني. ولدى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، إلى جانب قوات الأمن الصومالية، القدرة على تحقيق استجابة أكثر فعالية لحركة الشباب مع التركيز بقوة على حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

وتعزز الركائز الثلاث للخطة الانتقالية للصومال بعضها بعضاً، ولكن هناك حاجة بوجه خاص إلى إحراز تقدم في جهود تحقيق الاستقرار في إطار الركيزة الثالثة، ولكي تتجج الخطة، يجب أن تتسق السلطات تنفيذها على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات والمقاطعات وأن تتماشى مع الحقائق في الميدان، مع تحقيق السلطات المحلية الخاضعة للمساءلة للعدالة والأمن.

كما أن توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والرعاية الصحية الأساسية والتعليم والعدالة، أمر بالغ الأهمية ويجب أن يستند

الجماعات على التكنولوجيا والتصدي لاستخدامها لأغراض إجرامية. ومن هذا المنطلق، تحرص دولة الإمارات على مواصلة الالتزام بالعمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية لدعم الصومال في مجال مكافحة الإرهاب.

ولا يخفى على هذا المجلس المحنة الإنسانية التي يمر بها الشعب الصومالي، فقد رسمت جميع وكالات الأمم المتحدة صورة قاتمة عن وضعهم الإنساني، وحذرت من تزايد خطر حدوث مجاعة، حيث يعاني البلد حالياً من أسوأ موجة جفاف في تاريخه، والتي وفقاً لتقرير الأمين العام (S/2022/665) ستؤثر على ما يقارب ٥٠ في المائة من السكان، في الوقت الذي يعاني فيه أكثر من ستة ملايين صومالي من شح المياه. ولا يمكن تحت أي ظرف ترك هذه الأوضاع على حالها، فهذه الأزمات المُتفاخمة والمُقلقة تتطلب انتباهاً عاجلاً من المجتمع الدولي، وتستدعي مضاعفة المساعدات الإنسانية ودعم الحكومة الصومالية والمساهمة في التخفيف عن المجتمعات المعرضة لتداعيات الجفاف في أنحاء البلد.

ونتطلع في هذا السياق إلى معرفة المزيد من التفاصيل بشأن زيارة السيد مارتن غريفيث إلى الصومال مؤخراً وأي توصيات يمكن أن يُشاركها حول تحسين الأوضاع الإنسانية هناك. ومن جانبنا، ستواصل دولة الإمارات التزامها بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب الصومالي، حيث أرسل بلدي منذ بداية العام الحالي حوالي ٢,٨٧٠ طناً من المساعدات لدعم ملايين الأشخاص المتضررين من الجفاف.

وبينما يعمل المجتمع الدولي على الاستجابة للتحديات الناجمة عن تغير المناخ، علينا إيلاء اهتمام خاص لاستغلال الجماعات الإرهابية، ومنها حركة الشباب، لأزمة الجفاف لتحقيق مآربها. فقد وثقت تقارير الأمم المتحدة الأخيرة أن هذه الجماعة أصبحت ضالعة في استخدام الجفاف والأزمات الطارئة الأخرى لصالحها، إما عبر ابتزاز المجتمعات المحلية أو محاولة توسيع نفوذها من خلال الدعاية وحشد الدعم بوسائل مُضللة. لذا، تؤكد دولة الإمارات على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين حكومة الصومال والشركاء الدوليين الرئيسيين

الحثيثة التي يبذلها مع فريقه لدعم حكومة وشعب الصومال، والشكر موصول للسيدة لورتان والسيدة فيبر على الإحاطات القيمة.

كما أعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأهالي وذوي ضحايا الهجوم الإرهابي الذي استهدف موكباً من المركبات في إقليم هيران وسط الصومال، حيث يستنكر بلدي مثل هذه الأعمال الإجرامية.

يمر الصومال اليوم بمرحلة مهمة بعد نجاح العملية الانتخابية ومنح الثقة للحكومة الجديدة، الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود المبذولة لتحقيق الأمن والاستقرار في الصومال وتمكين الحكومة الصومالية من الاضطلاع بمسؤولياتها في ظل التحديات المعقدة التي تواجهها بما يخدم تطلعات الشعب الصومالي في بناء دولة مستقرة تتعم بالسلام والرخاء، إذ ترى دولة الإمارات أن الوقت قد حان لإحراز تقدم ملموس للوضع العام في الصومال من خلال العمل مع القيادة الصومالية عن كثب حول الأولويات. ويشكل اجتماع اليوم فرصة لتوجيه رسالة واضحة إلى الشعب الصومالي بأن المجلس سيقف دائماً بجانبه وسيدعمه خلال مسيرته نحو الأمن والاستقرار.

وفي سياق مناقشتنا اليوم، أود أن أركز في بياني على جانبين مهمين، وهما التهديد الإرهابي المستمر من جانب حركة الشباب، والأزمات الإنسانية والمناخية الحادة.

يواجه الشعب الصومالي، بل وجميع شعوب منطقة القرن الأفريقي، أعمالاً إرهابية عنيفة ترتكبها حركة الشباب بلا هوادة، إذ تواصل هذه الجماعة الإرهابية إلحاق الأذى بالمدنيين، وتدمير البنية التحتية الأساسية، وتقويض الفرص الاقتصادية الوطنية والإقليمية. وتزداد شواغلنا مع استمرار حركة الشباب في الحصول على التكنولوجيا المتطورة لارتكاب أعمالها الإجرامية، وإخفاء مصادر تمويلها، وتوسيع نطاق نفوذها.

وبالتالي، تقتضي هذه التطورات أن يظل المجلس موحداً في عزمه على التصدي للتهديدات العابرة للحدود التي تُشكلها حركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك عبر اعتماد الإطار التنظيمي اللازم لمنع حصول هذه

لوضع خطة استجابة تُلبّي احتياجات المجتمع الصومالي، والأهم من ذلك هو أن تكون الجهات الفاعلة الإنسانية قادرة على الوصول للمحتاجين وتقديم الإغاثة لهم بدون عوائق.

ولا يفوتنا في الختام أن أشيد بجهود كل من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وجميع الشركاء، إذ يظل الدعم الذي تُقدمه هذه الجهات ضرورياً لمساعدة الصومال في مسيرته نحو الأمن والاستقرار والازدهار.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص سوان ونائبة الممثل الخاص لورتان والممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي فيبر على إحاطاتهم. وأرحب أيضاً بحضور ممثل الصومال في جلسة اليوم.

ويسرنا أن نسمع أن الرئيس حسن شيخ محمود قد عين رئيساً جديداً للوزراء وأن الحكومة الجديدة قائمة بالفعل. وهذه تطورات مشجعة جداً. وندعو القيادة السياسية الصومالية إلى مواصلة النهوض بإدماج المرأة بصورة مجدية في جميع العمليات، بما في ذلك في الإدارة الجديدة. ونرحب بإنشاء ست شبكات نسائية للسلام في جميع الولايات الاتحادية الأعضاء.

وترحب ألبانيا أيضاً بالاستنتاجات الرئيسية لاجتماع المجلس الاستشاري الوطني المعقود في حيزران/يونيه في مقديشو ونؤيدها. ولذلك، نشجع الحكومة على تحقيق نتائج ملموسة في استكمال الإصلاح الدستوري في إطار زمني متفق عليه، ووضع اللسمات الأخيرة على نظام قضائي وطني مستقل، ووضع نموذج انتخابي ديمقراطي موحد. ومن الأهمية بمكان أن تعزز الحكومة الاتحادية الحوار البناء مع الولايات الاتحادية الأعضاء وأن تستعيد الثقة بين المواطنين والمؤسسات.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا نشيد بجهود الحكومة لإعطاء الأولوية لمكافحة حركة الشباب وتحسين المشهد الأمني العام في مقديشو وفي جميع أنحاء الصومال. وتدين ألبانيا بأشد العبارات

الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب في ١٩ آب/أغسطس، وتعرب عن تعازيها لأسر الضحايا. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوة الأمين العام إلى تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، فضلاً عن أهمية استئناف المناقشات التي تقودها الحكومة بشأن تشكل القوات، وإدماج القوات، والتسليم التدريجي للمسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية.

ونحث الحكومة الجديدة أيضاً على تكثيف جهودها في التصدي للانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وإحراز التقدم بشأن التعجيل باعتماد التشريعات الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان.

ولا يزال الصومال يواجه حالة جفاف خطيرة وضغوطاً اقتصادية متزايدة، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية. ويساور ألبانيا قلق عميق إزاء تأثير هذه الحالة على السكان، ولا سيما الأطفال والنساء والمسنين. وبالإضافة إلى هذه الحالة القاتمة، ظل ضمان وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحدياً رئيسياً، ويرجع ذلك أساساً إلى استمرار النزاع وانعدام الأمن. ونشيد بالجهات الفاعلة في المجال الإنساني على جهودها في تقديم المساعدة المنقذة للحياة لأكثر الناس ضعفاً. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يدعم تلك الجهود.

وأخيراً، تكرر ألبانيا تأكيد دعمها لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وتطلع إلى تقريرها عن الاستعراض الاستراتيجي، فضلاً عن التقرير المتعلق بحظر الأسلحة.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص سوان ونائبة الممثل الخاص لورتان والممثلة الخاص فيبر على إحاطاتهم. وأرحب أيضاً بالممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم. سأركز بياني اليوم على ثلاث نقاط: الأزمة الإنسانية والحالة الأمنية والتطورات السياسية.

ونلاحظ بقلق بالغ أن ملايين الصوماليين، كما حذرنا وكيل الأمين العام غريفيث قبل بضعة أيام، يواجهون محنة مأساوية. ويؤثر

نتلقى في الأيام المقبلة المعايير والمؤشرات المقترحة بشأن زيادة فعالية بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال وتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال وهيكل الأمن الوطني، تمشيا مع القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢). وسيكون التقييم التقني الذي سيجريه الأمين العام لقدرات الصومال في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة حيويًا أيضًا لكي نتمكن من تقييم القدرات الحالية في مواجهة التهديدات الأمنية القائمة.

وأخيرا، يحيط بلدي علما بتشكيل الحكومة الجديدة ويرحب بالأهداف التي حددها الرئيس حسن شيخ محمود. وندعو الحكومة الاتحادية الجديدة إلى الاستفادة من ذلك الزخم من أجل تعزيز الاستقرار السياسي، بما في ذلك عن طريق تعزيز العلاقات مع الولايات الاتحادية الأعضاء، وهو ما سيكون ضروريا للنهوض بخطة الطموحة. وفي ذلك السياق، نأمل أن يمكن الاستعراض الاستراتيجي الذي تجريه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حاليا من إرساء الأساس للوفاء بأولويات الحكومة بغية ضمان رفاه الشعب الصومالي. وتتطلع المكسيك إلى المشاركة البناءة مع أعضاء المجلس في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

السيد داي ينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الممثل الخاص سوان ونائبة الممثل الخاص لورتان والممثلة الخاصة فيبر على إحاطاتهم. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم للصومال في جلسة اليوم.

لقد أدى نجاح الصومال في إجراء الانتخابات والانتقال السلس للسلطة في أيار/مايو إلى تهئية بيئة سياسية مؤاتية لتمكين الصومال من التركيز على التحديات الملحة والسعي إلى تحقيق السلام والتنمية. ومنذ تولي الرئيس حسن شيخ محمود منصبه، دأب على تعزيز الحوار والمصالحة وتعزيز التعاون الدولي، مبشرا ببداية طيبة لإدارته الجديدة، وتقدر الصين تلك الجهود. ونرحب بعقد الأطراف في الصومال لاجتماع للمجلس الاستشاري الوطني في حزيران/يونيه للاتفاق على سبع أولويات للتنمية الوطنية، ونعتقد أن الأطراف ستواصل تعزيز السلام وإعادة الإعمار بروح من التعاون.

وتشكل المسائل الأمنية تحديا جسيما لحكومة الصومال الجديدة. فقد واصلت حركة الشباب وغيرها من القوات الإرهابية في الفترة الأخيرة

أسوأ جفاف منذ أربعة عقود على ما يقرب من نصف السكان، وقد أجبر مليون صومالي على الفرار من ديارهم. ومن بين ٧,١ ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، وقد يموت أكثر من ٢١٣ ٠٠٠ شخص إذا لم يتلقوا مساعدات عاجلة. ومنذ بداية العام، توفي أكثر من ٧٥٠ طفلا في مراكز التغذية، وهو أمر غير مقبول. ومن المؤسف أن تلك التحذيرات ليست جديدة، إذ أننا ندركها جيدا. والبلد معرض لخطر وشيك من المجاعة بسبب توقعات موسم الأمطار الشحيح الخامس على التوالي، والآثار التي لا جدال فيها لتغير المناخ، والزيادات المستمرة في أسعار المواد الغذائية، ومستوى المعونة الإنسانية الذي لا يتناسب مع حجم الاحتياجات. وينبغي أن نتخذ إجراءات عاجلة. ويجب ألا ننتظر الإعلان عن المجاعة رسميا. وكما يذكر مجلس الأمن، فإن نصف الوفيات في مجاعة عام ٢٠١١ وقعت قبل الإعلان عنها رسميا.

نقطة الثانية تتعلق بالحالة الأمنية. إن الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب، فضلا عن توغلها في الدول المجاورة وتهديداتها، تثبت الخطر الذي تشكله الحركة على الصومال والمنطقة. وتدين المكسيك بأشد العبارات الهجمات التي ارتكبتها حركة الشباب، بما في ذلك هجومها في ١٩ آب/أغسطس على فندق في مقديشو وهجومها على قافلة غذائية يوم الجمعة. ونعرب عن تعازينا للضحايا وأسره. كما أن أعمال نهب السلع الإنسانية وتدميرها أمر غير مقبول. ونشدد على أنه من واجب جميع الأطراف احترام القانون الإنساني الدولي، وحماية المدنيين، والسماح بوصول المساعدة الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق. ويجب عليها أيضا أن تحترم العاملين في المجال الإنساني والسلع والإمدادات الحيوية لبقاء المدنيين.

وتتطلب مكافحة حركة الشباب التنسيق والتعاون الوثيقين من جانب جميع الجهات الفاعلة في الميدان. وندعو المكسيك الحكومة إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال. وفي ذلك الصدد، نشجع المجتمع الدولي على كفالة الموارد اللازمة لضمان أن يكون لدى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال وقوات الأمن الصومالية الوسائل اللازمة للاضطلاع بولايتيهما. ونتطلع إلى أن

تعرب الصين عن تضامنها مع شعب الصومال الذي يواجه مصاعب جمة. ووقعت الصين على تبادل مذكرات في حزيران/يونيه بشأن تقديم المساعدات الغذائية الطارئة للصومال. وسنعمل بتلك العملية وسنعمل كل ما في وسعنا لمساعدة الصومال على التصدي للجفاف، وسنستكشف مع الحلول الدائمة لمنع الكوارث والتخفيف من حدتها.

وفقا لما يقتضيه قرار المجلس سيقدم الأمين العام قريبا إلى المجلس ثلاثة تقارير - استعراضا استراتيجيا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وتقييما للتقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية وتعديلا لمقاييس تنفيذ الجزاءات. وتأمل الصين في التمسك بالمبادئ التي يتولى الصومال زمامها وقيادتها في عملية صياغة تلك التقارير مع المراعاة التامة لآراء الصومال والاتحاد الأفريقي وبلدان المنطقة ومواءمة التقارير مع أولويات الحكومة الصومالية الجديدة بما يعزز هدف تحقيق السلام والتنمية في البلد.

السيد كيريشينكو (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام جيمس سوان وللسيدة فيونا لورتان، نائبة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال والرئيسة بالنيابة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على إحاطاتهم الموضوعية. واستمعنا أيضا إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة أنيت فيير، الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي في منطقة القرن الأفريقي. كما نتابع روسيا عن كثب تطورات الحالة في جمهورية الصومال الاتحادية التي تواجه اليوم تحديات خطيرة: التشرذم الاجتماعي العميق الجذور والتهديد الإرهابي علاوة على جفاف شامل على نطاق البلد.

وما برحنا نؤيد الجهود التي تبذلها القيادة الصومالية لتحقيق الاستقرار السياسي داخليا. ونشيد باختمام العملية الانتخابية، بما في ذلك انتخابات مجلسي البرلمان الصومالي وانتخاب رئيس البلد وتعيين رئيس الوزراء والحكومة الاتحادية الجديدة. ونأمل أن يواصل جميع المشاركين في العملية السياسية الصومالية، بمن فيهم قادة ولايات جوبالاند وبونتلاند وصوماليلاند، العمل مع مقديشو لإنشاء نموذج

شن الهجمات الإرهابية، مما يشكل تهديدا خطيرا للصومال والقرن الأفريقي. إن الهجوم على فندق حياة في مقديشو في ١٩ آب/أغسطس وسلسلة الأنشطة الإرهابية التي نفذت بيرهنا مرة أخرى على الطابع الملح لعمليات مكافحة الإرهاب. تؤيد الصين الرئيس محمود في إدراج مكافحة الإرهاب والتعجيل بإعادة تشكيل القوات باعتبارهما مهام رئيسية خلال فترة ولايته.

نرحب بجهود الحكومة لزيادة التنسيق والتعاون مع الاتحاد الأفريقي وغيره من الشركاء الدوليين الرئيسيين بهدف تعزيز تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال وتولي المسؤولية تدريجيا عن صون أمنه الوطني.

وأود أن أشيد بالتزام حفظة السلام وتضحياتهم في بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال وأدعو المانحين الرئيسيين إلى تزويد البعثة بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لضمان حصول حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي على رواتبهم كاملة بانتظام.

إن الحالة الإنسانية في الصومال مزرية في الوقت الحاضر. كما يؤثر الجفاف المستمر على سبل عيش ما يقرب من نصف سكان البلد بينما يستمر التدهور السريع للأمن الغذائي مع ما يترتب عن ذلك من مخاطر كبيرة تتمثل في المجاعة وسوء التغذية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعجل استجابته الإنسانية وأن يزيد مساعدته فضلا عن بذل قصارى جهده لمنع وقوع كارثة إنسانية.

ترحب الصين بتعيين الرئيس محمود للمبعوث الرئاسي الخاص المعني بالاستجابة للجفاف بهدف التركيز على توفير المساعدة الإنسانية. ونؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال صندوق الطوارئ لتقديم الإغاثة إلى منطقة القرن الأفريقي بغية التخفيف من آثار الجفاف. ونرحب أيضا بالمساعدة التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الصومال في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ستساعد البلد على التصدي لتحدياته من خلال المساعدة وتخفيف عبء الديون.

إلى توسيع نطاق الحكم والأمن وتوفير الفرص الاقتصادية لشعب الصومال. وننتطلع الآن إلى أن نشهد تقدماً نحو التصدي للتحديات الخطيرة التي يواجهها الصومال، بما في ذلك المصالحة بين الحكومة الوطنية والولايات الاتحادية الأعضاء واستكمال مراجعة الدستور الاتحادي وتحقيق هدف تخفيف عبء الديون.

وعلى النحو الذي يبينه الهجوم المروع الذي وقع في ٢٠ آب/أغسطس على فندق حياة في مقديشو، لا يزال التهديد الذي تشكله حركة الشباب شاعلاً رئيسياً. ونشيد بالإجراءات التي اتخذتها قوات الأمن الصومالية التي تصدت للهجوم ووضعت حداً له. إننا ندين ذلك الهجوم بشدة وأود أن أقدم التعازي لأحباء الضحايا باسم الولايات المتحدة. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم الجهود التي يقودها الصوماليون لهزيمة حركة الشباب.

ونهنئ قوات الأمن الوطنية الصومالية على هجومها الناجح لحرر حركة الشباب من منطقة هيران. ومن الأهمية بمكان الآن توفير الأمن الكافي لكي يتسنى توسيع نطاق الحوكمة وتوفير الخدمات بسرعة لتشمل تلك المناطق المحررة، وخاصة بالنظر إلى الجهود التي تبذلها الجماعة - كما سمعنا - لتدمير آبار المياه وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية أثناء فرار أعضائها من القوات الحكومية.

ونحن ملتزمون باستخدام جميع الأدوات المتاحة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك تقديم الدعم المباشر للبعثة الانتقالية ولقوات الأمن الصومالية، فضلاً عن استخدام نظام الجزاءات بموجب لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال لتحديد مقاتلي حركة الشباب الذين ما زالوا يهددون السلام والأمن في الصومال وفي جميع أنحاء شرق أفريقيا. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى فعل ذلك أيضاً.

وبوصفها أكبر مانح للمساعدة الإنسانية للصومال، ما تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالتصدي للجفاف غير المسبوق الذي يؤثر على أكثر من ٧ ملايين شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي. ويعدُّ التحذير يوم الاثنين من توقع حدوث مجاعة في الشهر المقبل بمثابة

مستدام للحكم الاتحادي في البلد. علاوة على ذلك، نؤمن إيماناً راسخاً بضرورة كفاءة وحدة الصومال وسلامته الإقليمية.

ونشيد بعمل حفظة السلام الأفارقة الذين يضطلعون بدور رئيسي في مكافحة الإرهاب. ونرى أن وجود بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال أحد أهم العوامل في ردع الأنشطة المتطرفة وغيرها من الأنشطة غير المشروعة فضلاً عن كونه ضماناً للمضي قدماً بثبات نحو تعزيز كيان الدولة في البلد. ونرى أن من المهم أن يضطلع الصوماليون أنفسهم بدور نشط في مناقشة المسائل المتصلة بالأهداف الاستراتيجية للبعثة الانتقالية وولايتها وحجمها وتكوينها وتمويلها.

ولكن يساورنا القلق من الزيادة الكبيرة في أنشطة حركة الشباب التي تسيطر على مناطق شاسعة في جنوب ووسط الصومال. وما زال مقاتلو حركة الشباب قادرين على تنفيذ هجمات كبيرة بشكل دوري تسفر عن عدد كبير من الضحايا. وتشمل تلك الهجمات الإرهابية البلدات والمدن ومواقع البعثة الانتقالية وقواعدها والجيش الوطني الصومالي. لذلك نتلخص رسالتنا الرئيسية اليوم في أن تركز الحكومة الصومالية جهودها على زيادة فعالية وكالات الأمن وإنفاذ القانون بما في ذلك الجيش الوطني الصومالي حتى تتمكن الحكومة من كفاءة السيطرة الفعالة والمستقلة على الوضع الأمني في جميع أنحاء البلد.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، سوان، على إحاطته وعمله بصفته الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على مدى السنوات الثلاث الماضية. لقد قطعت قيادته شوطاً بعيداً لدعم جهود الصومال في سعيه إلى بناء مستقبل أفضل لشعبه. ونشيد به ويعمل فريقه. وننتطلع، شأننا شأن الآخرين، إلى الاطلاع على الاستعراض الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تشرين الأول/أكتوبر. أود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الآخرين اليوم، نائبة الممثل الخاص لورتان والممثلة الخاصة فيبر على عرضيهما الثاقبين والزاهرين بالمعلومات.

كما تهنيئ الولايات المتحدة، على غرار الآخرين، الصومال على تشكيل حكومته وتنتطلع إلى التعاون مع الحكومة دعماً للجهود الرامية

السلمية والشفافة في ١٥ أيار/مايو. ونشيد بالأطراف السياسية الصومالية الفاعلة على روح الحوار التي تحلت بها والحلول التوفيقية التي توصلت إليها، مما أفسح المجال لتلك التطورات. ونرحب كذلك بتشكيل الحكومة الجديدة، التي انطوت على مشاورات مطولة مع الكيانات المتعددة التابعة للهيكل الاتحادي الصومالي. أما زيادة مشاركة المرأة فإنما هي علامة على أنه يجري اتخاذ خطوات في الاتجاه الصحيح. وبوجه عام، نشعر بالتفاؤل بشأن تركيز الرئيس حسن شيخ محمود على الحوار والمصالحة بوصفهما عنصرين رئيسيين في برنامجيه السياسي.

كما اتخذت خطوات هامة نحو إعادة تشكيل وجود الشركاء الدوليين في الصومال. وفي هذا الصدد، تدور في ذهني مسألة الانتقال من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال.

غير أن أوجه التقدم هذه تتناقض مع الحالة الإنسانية المأساوية في البلد. ويساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن الجفاف التاريخي الذي يعاني منه الصومال حالياً قد يستمر حتى الخريف، مع احتمال حدوث موسم أمطار شحيح للمرة الخامسة على التوالي في الأشهر المقبلة.

وقد أحطنا علماً، مع القلق، بالبيان الصادر مؤخراً لوكيل الأمين العام مارتن غريفيث بأن "المجاعة على الأبواب". ونذكر كذلك بالأرقام الواردة في تقرير الأمين العام (S/2022/665) بشأن العدد التقديري للأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويبلغ عددهم ٧,١ ملايين شخص، أو ٤٥ في المائة من سكان الصومال. وفي هذا السياق المروع، أصبح دور الشركاء الدوليين أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى على تعاونها مع فرقة العمل الوطنية المعنية بالفيضانات والجفاف. كما نشيد بأكثر من ٣٠٠ جهة فاعلة

نداء جاد لأن نعمل جميعاً. إن الحكومة الصومالية جديرة بالتقدير على التصدي لهذه الأزمة المتفاقمة بالسرعة المطلوبة، بيد أنه تحد لا يمكن لأي بلد أن يتصدى له بمفرده، ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات متضافرة مع تكريس الموارد اللازمة لمنع تزايد الخسائر في الأرواح وسبل العيش. وينبغي أن تشمل هذه الإجراءات بذل الجهود لتعزيز الإمدادات الغذائية على الصعيد العالمي وتعزيز الصومود الغذائي.

في هذا الصدد قدمت حكومة الولايات المتحدة أكثر من ٧٠٠ مليون دولار من المساعدات إلى الصومال هذا العام في خضم جفاف لم يسبق له مثيل. ويمثل ذلك أكثر من ٧٠ في المائة من جميع التبرعات التي تلقتها خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية للصومال حتى الآن.

ونشجع الشركاء الدوليين الآخرين على توسيع إسهاماتهم في مجال الإغاثة الإنسانية.

ويمكن أن يستمر الصومال في تعزيز رفاهه الاقتصادي من خلال الوفاء بالشروط اللازمة لبلوغ نقطة الإنجاز في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ونرحب بتعاون الحكومة مع المؤسسات المالية الدولية لكفالة استمرار تلك العملية على المسار الصحيح.

وفي الختام، تدعم الولايات المتحدة الشعب الصومالي بقوة. ولا نزال ملتزمين بالعمل معاً للنهوض بالديمقراطية والرخاء المتبادل لكلا بلدينا.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص جيمس سوان، ونائبة الممثل الخاص فيونا لورتان، والممثلة الخاصة أنيت ويبر على إحاطاتهم. كما أرحب بحضور ممثل الصومال في هذه الجلسة.

للصومال أن يفخر بما أحرزه من تقدم سياسي كبير في عام ٢٠٢٢ - ولا سيما تشكيل البرلمان الوطني وإجراء الانتخابات الرئاسية

للسلطات الاتحادية الصومالية كل النجاح ونشجعها على مواصلة الحوار مع الولايات الاتحادية الأعضاء، بما في ذلك في إطار المجلس الاستشاري الوطني.

تتعلق رسالتي الأولى بالأزمة الإنسانية غير المسبوقة في الصومال. وأرحب بتعيين الحكومة مبعوثا خاصا معنيا بالتصدي للجفاف. ويجب أن يحتشد المجتمع الدولي. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم ٦٣٣ مليون يورو للاستجابة للأزمة الإنسانية والغذائية في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى ما يقدمه من مساعدات إنسانية للصومال، بلغت ٦١ مليون يورو في عام ٢٠٢٢. كما أنشأ الاتحاد الأوروبي جسرا جويا إنسانيا في تموز/يوليه لتقديم المساعدة العاجلة - وخاصة الغذاء والدواء - في المناطق التي يصعب الوصول إليها عن طريق البر. وتضطلع فرنسا بدورها الكامل في تقديم تلك المساعدة.

وتشهد هذه الحالة على الآثار المدمرة لتغير المناخ وعواقبه على السلم والأمن. إن حركة الشباب تستغل معاناة الشعب. وتدين فرنسا بشدة ما تشنه من هجمات ضد المدنيين والقوات الصومالية والإقليمية والدولية.

ونرحب بتصميم الحكومة على مكافحة التهديد الذي تشكله حركة الشباب. ولا بد من تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال من أجل إبداء الاستجابة المناسبة لذلك التهديد، على نحو ما أكد الأمين العام. وتدعو فرنسا الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء إلى النهوض بتشكيل القوات لتمكين الجيش الصومالي من زيادة قوته، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، بما في ذلك في مجال التناوب. ويتحتم أن تبدأ البعثة في تخفيض قواتها تدريجيا هذا العام، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٦٢٨ (٢٠٢٢)، حتى يتمكن الصومال في نهاية المطاف من تولي شؤونه الأمنية بنفسه.

ويجب أن يدعم المجتمع الدولي ذلك الانتقال. ولا يزال الاتحاد الأوروبي أحد الشركاء الرئيسيين للصومال. وقد أثبت أنه شريك موثوق به للصومال والاتحاد الأفريقي، حيث قدم ما يقرب من ٢,٣ مليار يورو لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، ثم

في المجال الإنساني تقدم المساعدة المنقذة للحياة إلى ٥,٣ ملايين صومالي في ظل ظروف لوجستية وأمنية صعبة.

وتتفاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي التي يواجهها الصومال حاليا بسبب الحالة الأمنية في البلد، التي تعوق وصول المساعدات الإنسانية وتعطل تدفق السلع والإمدادات الزراعية. ومما يؤسف له بشكل خاص في هذا السياق الهجوم الذي شنته مؤخرا حركة الشباب، والذي أسفر عن مقتل ٢٠ شخصا وحرقت سبع شاحنات لنقل الأغذية. وتدين البرازيل الإرهاب بجميع أشكاله وتشيد بالعمل الذي يقوم به أفراد البعثة وقوات الأمن الصومالية، الذين يضطلعون بمهمة صعبة تتمثل في إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

بيد أننا ندرك عدم إمكانية تحقيق السلام باستخدام القوة وحدها. فالعمليات السياسية التي أبرزتها من قبل أساسية، وكذلك التنمية الاقتصادية، على النحو الذي أشرنا إليه مرارا وتكرارا في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نشعر بالتفاؤل إزاء التقدم المحرز في المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بهدف نهائي يتمثل في تمكين الصومال من التأهل لتخفيف العبء الكامل للديون.

ولا يمكن للصومال أن ينعم بالسلام حقا إلا عندما يتمكن مواطنوه من كسب الرزق الكريم. ويمكن للمجتمع الدولي أن يؤدي دورا مهما في جعل ذلك ممكنا.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة فرنسا.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد جيمس سوان؛ ونائبة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيدة فيونا لورتان؛ والممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي، السيدة أنيت ويبر، على إحاطاتهم.

ترحب فرنسا مرة أخرى بانتخاب الرئيس حسن شيخ محمود، وبتعيين رئيس الوزراء حمزة عبيدي بري، وتشكيل الحكومة. ونتمنى

المقدم من حكومة الصومال الاتحادية، والذي قُدم إلى مجلس الأمن في ١٠ تموز/يوليه. ويواصل الجيش الوطني الصومالي شن عمليات عسكرية هجومية ضد حركة الشباب. وفي الأسابيع الثلاثة الماضية، استُعيدت السيطرة على بلدات وقرى في هيران وشبيلي الوسطى وأجزاء من غالمدوغ.

وهزم جنود الجيش الوطني الصومالي البوأسل العدو واستعادوا المدن والقرى. وأضعفت قوات الجيش الوطني الصومالي حركة الشباب وعطلت شبكتها وخطوط إمدادها ودحرت جل قواتها. وفتحت قوات الجيش طرق إمداد رئيسية بين مدن بلدوين ومتبان ومحاس.

ونتيجة للهزيمة الثقيلة التي تكبدتها حركة الشباب، فقد ردت بارتكاب أعمال إرهابية يائسة ضد أهداف غير محصنة وضد السكان المدنيين. وتجلّى ذلك في الهجوم المتمدد والعشوائي الذي شنته الحركة على السكان المدنيين على مشارف مدينة بلدوين في ٣ أيلول/سبتمبر، والذي أسفر عن مقتل ٢٠ مدنيا بريئا وحرق سبع مركبات لنقل الأغذية، وسط حالة من الجفاف الشديد في البلد.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في مكافحة حركة الشباب، لا تزال هناك تحديات، لا سيما فيما يتعلق بقوات الأمن الصومالية التي يدعمها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، حيث سيتم تقليص عدد مواقع بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال وخفض عدد أفرادها بمقدار ٢٠٠٠ فرد في الربع الأول من عام ٢٠٢٣. ويكتسي دعم الجهود المبذولة لتحقيق الاستقرار في المرحلة الانتقالية أهمية حاسمة في توطيد المكاسب العملية التي حققتها قوات الأمن الصومالية.

وقد استحدثت حكومة الصومال الاتحادية سلطة حكومية محلية لتقديم الخدمات وزادت من شرعيتها وعززت روابطها مع المجتمعات المحلية. وأود أن أتناول النقاط الأربع التالية، التي يمكن أن تشكل تحديا كبيرا لجهودنا من أجل تحقيق الاستقرار.

أولا، يعاني الصندوق الاستثماري الصومالي للجيش الوطني الصومالي الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال

إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال منذ عام ٢٠٠٧. ونشجع المزيد من الشركاء على المساهمة أيضا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأعتزم هذه الفرصة لأرحب بالممثل الخاص للاتحاد الأفريقي المعين حديثا في الصومال، السيد محمد الأمين سوييف. كما أود أن أشكر السيد جيمس سوان، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيدة فيونا لورتان، نائبة الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال والرئيسة بالنيابة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وسعادة السيدة أنيت ويبر، الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي، على إحاطاتهم بشأن التطورات الأخيرة في بلدي.

لقد اتخذ الرئيس حسن شيخ محمود، منذ فوزه في الانتخابات، خطوات لتهيئة بيئة من الوحدة والمصالحة بين جميع الجهات المعنية، وقام بزيارة ثلاث ولايات اتحادية أعضاء هي: ولاية جنوب غرب الصومال، وولاية غالمدوغ، وولاية بونتلاند. وعلاوة على ذلك، عقد الرئيس الاجتماع الأول للمجلس الاستشاري الوطني، ووضع خريطة الطريق للأولويات الوطنية الرئيسية. وتشمل تلك الأولويات وضع الصيغة النهائية للدستور المؤقت، واعتماد نموذج موحد للانتخابات، وتحقيق المصالحة السياسية والاجتماعية، ووضع اللمسات الأخيرة على عملية بناء النظام الاتحادي، واعتماد نموذج مناسب للعدالة. وأكد اجتماع المجلس الاستشاري الوطني أن الوحدة الوطنية أساسية في إنجاز جميع الأولويات، بما في ذلك تحسين الأمن وتطوير القطاع الاقتصادي. وسيركز المجلس في اجتماعه المقبل، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا الشهر في مقديشو، على بناء الثقة وتنفيذ خريطة الطريق التفصيلية وخطة العمل لإنجاز الأولويات الوطنية الرئيسية.

وعلى الصعيد الأمني، أحرز تقدم كبير في تنفيذ الخطة الانتقالية للصومال، كما هو مبين في التقرير الأخير عن حالة تنفيذ الخطة

المخطط لها إن لم تتم إعادة هيكلة الدعم الدولي اللازم وتوفيره على النحو السليم ومواءمته مع الحالة في الميدان، بما في ذلك الاستثمار في المشاريع السريعة الأثر في المناطق المستعادة. وقد تم الاتفاق على أننا سنحصل على مستوى مماثل على الأقل من الدعم لضمان انتقال ناجح. ويتجسد ذلك في مفهوم العمليات. ونحن ملتزمون بتنفيذ الخطة الانتقالية للصومال ونتطلع إلى الدعم السياسي والتقني واللوجستي المستمر من جميع شركائنا المعترف بقيمتهم.

وعلى نحو ما يدرك المجلس، يواجه بلدي أزمة إنسانية متكررة وطويلة الأمد، مقترنة بخطر الفيضانات وجائحة مرض فيروس كورونا والانكماش الاقتصادي العالمي. وتشير المؤشرات المبكرة - توقعات شهر تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر - إلى موسم آخر سيقل فيه معدل هطول الأمطار عن المتوسط. لقد تأكلت آليات التكيف لدى شعبنا بشكل كبير. ولجأوا إلى آليات تكيف سلبية.

ونشكر الشركاء في المجال الإنساني على النداء الأخير الذي أطلقوه ومساهماتهم السخية للمساعدة في استجابتنا للاحتياجات المهددة للحياة. ومع ذلك، فإننا نشدد على أن المساعدة الإنسانية وحدها لا يمكن أن توفر حلاً مستداماً أو فعالاً من حيث التكلفة للصدمات المناخية المتكررة في الصومال لأن الأمر يتطلب استثمارات كبيرة في التنمية والتخفيف من آثار تغير المناخ، ونؤكد على تعزيز الصلة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. وسيساعدنا ذلك على إيجاد حلول متوسطة وطويلة الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتركيز على مواطنينا الأضعف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

من مشاكل هيكلية رئيسية، تتجلى في النقص المستمر في المساهمات خلال السنوات القليلة الماضية. ومن جانبنا، شهدنا حالات تأخير في توفير التمويل للمشاريع السريعة الأثر وعمليات الإجلاء الطبي، فضلاً عن مواطن ضعف أخرى في الصندوق. ولذلك، فإننا على استعداد للتعاون مع شركائنا المانحين لتحديد نموذج بديل متوسط الأجل للتمويل المستدام.

ثانياً، لا يزال انخفاض مستوى تعيين المواطنين الصوماليين في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال غير مرض لحكومة الصومال الاتحادية. ولذلك، نكرر التأكيد على أن الممارسات التمييزية التي لوحظت ضد المرشحين الصوماليين لشغل وظائف فنية في المكتب أو الموظفين الفنيين الوطنيين الصوماليين الذين يعملون بالفعل فيه غير مقبولة.

ثالثاً، فيما يتعلق بسوء إدارة حصص الإعاشة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال، لا نزال نلاحظ الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الأمم المتحدة لخصص الإعاشة في أسواقنا. وهذا شاغل رئيسي لأنه يضر بالبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وعلى تنفيذ ولاياتها ويشوه صورة الأمم المتحدة. كما أن له تأثيراً على الاقتصاد الصومالي، وخاصة على سبل عيش التجار الصوماليين.

رابعاً، فيما يتعلق بممارسات إدارة النفائات في مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، لم يتغير الكثير، ومما يؤسف له استمرار حوادث الانسكاب والإدارة غير السليمة للنفائات. ونكرر ندائنا الموجه إلى الأمانة العامة بأن تعالج تلك المشكلة الخطيرة والمستمرة دون تأخير.

توفر الخطة الانتقالية للصومال توجيهات استراتيجية لخروج قوات البعثة في العملية الانتقالية من أجل نقل المسؤولية الأمنية إلى الجيش الوطني الصومالي. وفي هذا السياق، لن نتجح الأنشطة